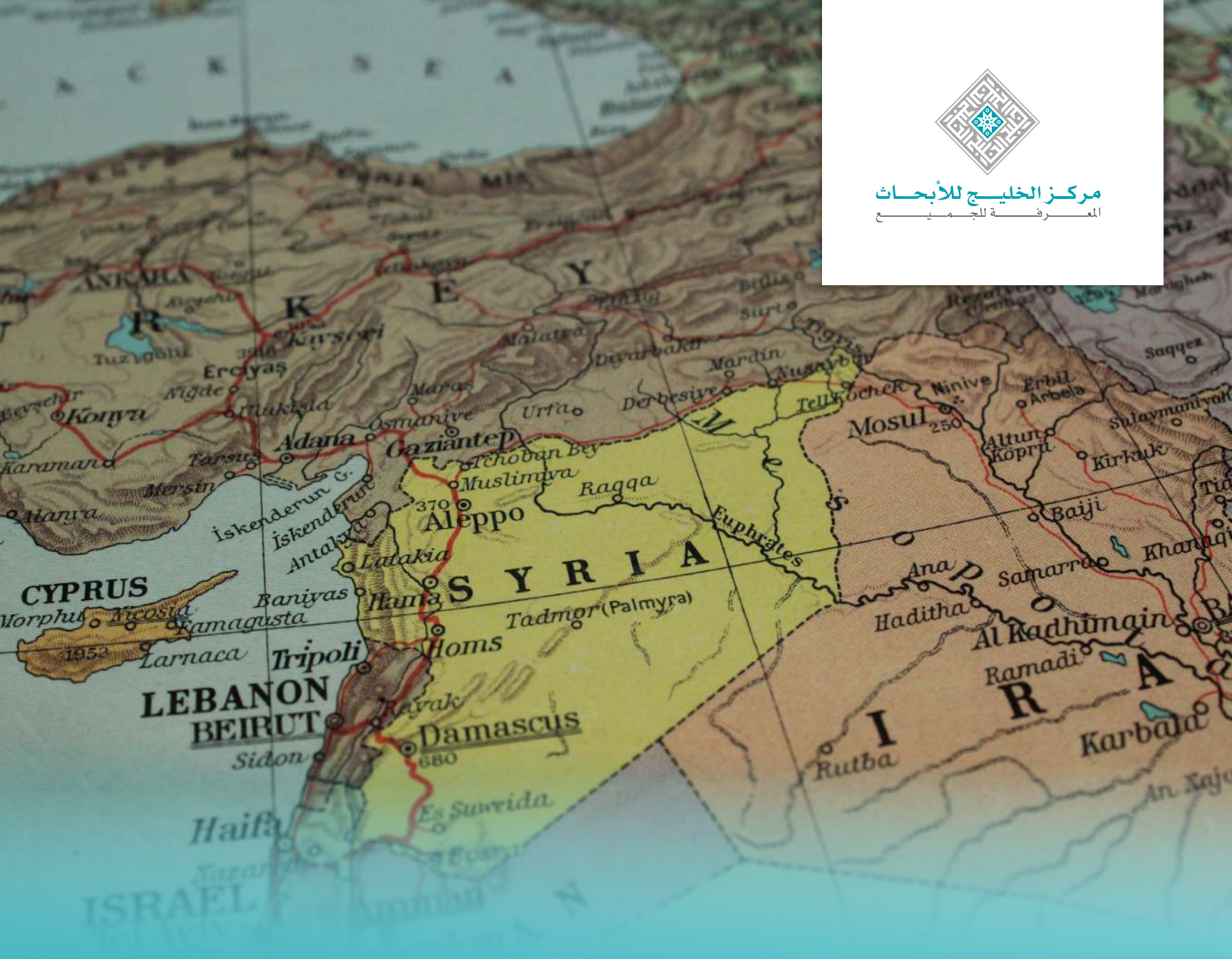

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ماذا تعني سوريا الجديدة لدول آسيا؟

معضلة المقاتلين الأجانب، ودول الخليج جسراً اقتصادياً إلى دمشق

محمد بن ساري الزعبي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

ملخص تنفيذي

مع توطيد حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع خلال عام ٢٠٢٥، أُعيد تشكيل العلاقات الخارجية السورية على نحوٍ جذري لم تشهده البلاد على مدى خمسة عقود. يتمثل جوهرُ العلاقة على وجه الخصوص مع معظم دول آسيا في المقام الأول بمسألةٍ أمنية حادّة تتمثل باندماج آلافٍ من المقاتلين الأجانب (الإيغور والأوزبك والطاجيك وغيرهم) في البنية الأمنية والعسكرية للدولة السورية الجديدة. يحوّل هذا الاندماج ما كان قلقاً بعيداً إلى سمةٍ هيكلية في الحسابات الأمنية الآسيوية، وهي العدسة التي تُقرأ من خلالها سائر الملفات، بما فيها ملف المشاركة في إعادة الإعمار. تنظر الصين كذلك إلى سوريا أولاً من منظورٍ أمني يهيمن عليه وجود مقاتلي الحزب الإسلامي لتركستان الشرقية (الإيغور) في القوات المسلحة الجديدة، فتتعامل بحذرٍ استراتيجي امتنعت بموجبه عن التصويت لصالح سوريا في مجلس الأمن مؤخراً. كما تواجه دول آسيا الوسطى الخمس معضلةً دقيقة مباشرة بشأن مصير مواطنيها في تلك البنية، وتداعيات ذلك على وادي فرغانة والحدود الأفغانية على سبيل المثال. وأصبح ما يحكم وتيرة انخراط الطرفين مرهوناً بالأمن، لا الاقتصاد.

تميّز الورقة بين مسارين لا ينبغي الخلط بينهما: فالمسار الأمني (بينما يجري تأهيل المسار السياسي) يمكن أن يجري مباشرةً بين العواصم الآسيوية ودمشق دون حاجةٍ إلى وساطةٍ خليجية، ويمكن أن تكون قنواته قائمة بالفعل (منظمة شنغهاي وهيكلها الإقليمي لمكافحة الإرهاب). أما المسار الاقتصادي من تدفق رأس المال وعقود إعادة الإعمار، فهو وحده الذي يمكن أن يجد في الخليج تسهيلاً وضماناتٍ امتثالٍ يصعب توفيرها مباشرةً في ظل العقوبات المتبقية. ليست دول الخليج «بوابة سماحٍ» تأذن بالعلاقة، بل يمكن أن تكون مزوّد ضماناتٍ وتسهيلاتٍ ماليةٍ في نطاقٍ محدّد. يمكن القياس بما حدث في المسار الغربي، حيث كان الدور السعودي–التركي مباشراً وحاسماً وموثّقاً (جمعت الرياض الشرعَ بالرئيس ترامب)، بينما يبقى الدور الخليجي عموماً تجاه بكين بنيوياً غير مباشر، لأن عقدة الصين الأمنية تقع خارج مفاتيح هذا الدور. تختم الورقة بإطارٍ تحليلي للخيارات يُقدّم مقترحات للمعالجة الأمنية، ويبني في شقّه الاقتصادي على ما أنجزته دول الخليج فعلاً، محترماً سيادة دمشق والعواصم الآسيوية على ملفاتها.

> **تولّى أحمد الشرع رئاسة سوريا في ٢٩ يناير ٢٠٢٥ إثر هجومٍ خاطف أسقط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤**

سوريا الجديدة: لمحة سياسية موجزة

تولّى أحمد الشرع رئاسة سوريا في ٢٩ يناير ٢٠٢٥، إثر هجومٍ خاطف أسقط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤. وتعود جذور هيئة تحرير الشام التي قادها إلى جبهة النصرة ومنها إلى تنظيم القاعدة في العراق، رغم قطعها العلاقة رسمياً مع القاعدة عام ٢٠١٦ وحكمها إدلب عبر حكومة الإنقاذ. وشُكّلت في مارس ٢٠٢٥ حكومةٌ انتقالية روعي فيها التنوّع الطائفي، وأقرّ إعلانٌ دستوري إطاراً انتقالياً مدته خمس سنوات، فيما أفرزت انتخاباتٌ غير مباشرة في أكتوبر ٢٠٢٥ مجلساً تشريعياً انتقالياً. وبحلول أواخر ٢٠٢٥، اكتملت إعادة تأهيل الشرع دولياً، حيث رُفع اسمه من قائمة عقوبات ١٢٦٧ في ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ (القرار ٢٧٩٩) بامتناع الصين عن التصويت، والتقى الرئيس ترامب في الرياض ثم واشنطن، وأزالت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هيئة تحرير الشام

من قوائم الإرهاب. غير أنّ هذه الشرعية الخارجية سبقت التماسك الداخلي، الذي يبقى رهْنَ ثلاثة انقسامات تتمثل بجيشٍ هجين يضمّ كتائب المقاتلين الأجانب، وعنفٍ طائفي متكرر (الساحل والسويداء وحلب)، واقتصادٍ هشّ تقدر كلفة إعادة إعماره بنحو ٢١٦ مليار دولار.

المقاتلون الأجانب في بنية الدولة

يقع ملف المقاتلين الأجانب في قلب ما تعنيه سوريا الجديدة لآسيا. فالجيش العربي السوري الجديد، في الواقع العملي، اتحادُ جماعاتٍ شبه مؤسسية تحت مظلة الدولة، ولم تُسرَّح كتائب المقاتلين الأجانب التي دعمت هيئة تحرير الشام في إدلب. فقد ضُمّ نحو ٣٥٠٠ مقاتل معظمهم من الإيغور (الحزب الإسلامي التركستاني سابقاً) إلى الفرقة ٨٤ ويُقِّي قائدها عبد العزيز خدايدي إلى رتبة عميد وعين الطاجيكي سيف الدين تاجيبوييف رئيساً للعمليات في وزارة الدفاع السورية. وتتراوح تقديرات إجمالي المقاتلين الأجانب داخل جهاز أمن الدولة الجديد أو على صلةٍ به بين ثمانية وعشرة آلاف، نصفهم تقريباً من آسيا الوسطى أو الإيغور. ويُضاف إليهم تهديدٌ موازٍ يتمثل بأكثر من مئة هجومٍ نُسب إلى تنظيم الدولة في شرق ووسط سوريا خلال ٢٠٢٥، مع خلايا نائمة تصفها الأمم المتحدة بأنها منتشرةٌ في كل المحافظات، وقد جعلت دعايةُ التنظيم الرئيسَ الشرع هدفاً رئيسياً. ولذا كان انضمام دمشق للتحالف الدولي في نوفمبر ٢٠٢٥ حفاظاً على النظام بقدر ما هو ترسيخٌ لمكانتها. والتطور الأهمّ للعواصم الآسيوية أنّ الحزب الإسلامي التركستاني عاد رسمياً في مارس ٢٠٢٥ إلى اسمه الأصلي «الحزب الإسلامي لتركستان الشرقية»، وأعاد تركيز برنامجه على شينجيانغ، مستلهماً المسارات السياسية لطالبان وهيئة تحرير الشام، ما يشير ربما إلى توجيه الحركة نفسها نحو عملياتٍ مستقبلية لا إلى ذوبانها في الدولة السورية.

حسابات الصين: الأمن؛ الدبلوماسية؛ ثم الاقتصاد

يتّسم موقف الصين بتسلسلٍ هرمي واضح يفسّر كونها أبطأ القوى الكبرى في تبنّي موقفٍ رسمي تجاه سوريا. استقبلت دمشق السفير الصيني شي هونغ وي مبكراً في فبراير ٢٠٢٥، لكن بكين امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن (نوفمبر ٢٠٢٥)، إذ جادل مندوبها فو كونغ بأن القرار لم يعالج «المخاوف المشروعة» بشأن المقاتلين الأجانب وحركة تركستان الشرقية، ولم تعترف رسمياً بالحكومة الجديدة حتى مطلع ٢٠٢٦.

> **يتّسم موقف الصين بتسلسلٍ هرمي واضح يفسّر كونها أبطأ القوى الكبرى في تبنّي موقفٍ رسمي تجاه سوريا**

مسارات التهديد كما تقرؤها بكين

تتجاوز المخاوف الصينية الانطباع العام إلى تقديراتٍ صدرت عن جهاتٍ صينية رسمية وشبه رسمية موثّقة. ففي تصريحٍ نادر، حذر المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط السفير وو سيكه عام ٢٠١٤ من أنّ المقاتلين «بعد تشرّبهم الأفكار المتطرفة، سيشكّلون عند عودتهم تحدياً وخطراً أمنياً جسيماً على بلدانهم»، فيما حذّر الخبير العسكري جين يينان من استغلال الحزب التركستاني الصراعَ السوري لاكتساب الخبرة وإحياء صورته، كما أشار مسؤول الهيكل الإقليمي

لمكافحة الإرهاب التابع لشنغهاي جانغ شينفنغ إلى أنّ جميع الدول الأعضاء لديها مواطنون انضموا لجماعاتٍ متطرفة في العراق وسوريا، وأنّ الهيكل يراقب عودتهم. وتتقاطع هذه التقديرات الرسمية مع دعاية الحزب نفسه، الذي صرح بأنّ القتال في سوريا وسيلةٌ لصقل المهارات لحربٍ مستقبلية ضد بكين، وسجل مقاتلوه تهديداتٍ موجّهة لبنىً تحتية صينية.

وعلى هذا الأساس تتبلور ثلاثة مسارات تهديدٍ في القراءة الصينية: تسلّل مسلحين متمرسين إلى الصين عبر آسيا الوسطى أو باكستان؛ واستهداف المصالح الصينية في الإقليم، ومنها بنية الحزام والطريق في الخليج وامتيازات النفط العراقية؛ وتوجيه الحركة عملياتٍ مستقبلية ضد شينجيانغ. وقد ربط محللون أنّ بقاء الحزب التركستاني في سوريا وصلاته الوثيقة بهيئة تحرير الشام هو ما يجعل بكين تخشى تحوّل سوريا قاعدةً للانفصاليين الإيغور.

ما تقدّمه دمشق لتهدئة بكين وحدوده

تعرض الحكومة السورية معالجاتٍ تطمينية حقيقية لم تُقنع بكين بعد. ففي زيارة وزير الخارجية أسعد الشيباني يرافقه رئيس المخابرات العامة حسين السلامة إلى بكين في نوفمبر ٢٠٢٥، أكّدت دمشق مبدأ «الصين الواحدة»، وأعلنت أنها لن تسمح لأي جهةٍ تهدّد الأمن القومي الصيني بالعمل من أراضيها، وعرضت وفق قراءاتٍ بحثية صيغة «احتواءٍ ومراقبة» بدل التسليم. وحين أوردت فرانس برس نيّة دمشق تسليم ٤٠٠ مقاتل، نفت الخارجية ذلك، فأرسلت إشارة تطمينٍ لبكين وأخرى لحاضنتها المقاتلة في آن واحد. غير أنّ حدود ذلك واضحة، حيث تعتبر الفجوة بين ما تقدّمه دمشق (احتواء) وما تشترطه بكين (إزالة) هي جوهر الجمود. وما لم تتلقَّ الصين أدلةً على ترسيخٍ أمني مستدام ومساراتٍ لتجنّب العقوبات واستقرارٍ سياسي، ستكتفي بالانخراط عبر اتفاقياتٍ محدودة. ويؤكد ذلك أنّ الشركات الصينية المملوكة للدولة لم تقدّم التزاماتٍ إعادة إعمار جوهرية حتى منتصف ٢٠٢٦ [redacted] في الخليج نفسه (نحو ١٠٣ مليارات دولار) لكنها لم تُفعَّل تجاه دمشق، ما يؤكد أنّ العائق أمنيٌّ وليس اقتصادياً.

> **تحمل دول آسيا الوسطى إرثاً من الحرب السورية لم تتعامل معه أي مجموعةٍ خارج الجوار المباشر على هذا النطاق**

دول آسيا الوسطى: معضلة دقيقة ومباشرة

تحمل دول آسيا الوسطى إرثاً من الحرب السورية لم تتعامل معه أي مجموعةٍ خارج الجوار المباشر على هذا النطاق؛ فقد سافر عدة آلافٍ من سكانها إلى سوريا، وأفادت تقارير انضمام نحو ١٩٠٠ مواطنٍ ضمن جماعاتٍ مسلحة غالبيتها داعش. تعتبر هذه الدول رائدةً عالمياً في الإعادة الطوعية، إذ أعادت نحو ٢١٠٠ مواطنٍ بحلول مارس ٢٠٢٤ (كازاخستان ٧٥٤، أوزبكستان ٥٣١، قيرغيزستان ٥١١، طاجيكستان ٣٣٤) عبر برامج تأهيلٍ بثلاث مراحل. لكنّ واقع ما بعد الأسد يكشف هشاشةً هيكلية؛ فبعض العائدين هاجر إلى أفغانستان حيث يوفّر تنظيم الدولة في خراسان منصاتٍ بديلة، فيما استأنف آخرون أنشطةً سرية، ويُذكر هجوم كتلون (٢٠١٨) كمثالٍ على شبكاتٍ طاجيكية مدرّبة في سوريا. ويتفاوت الخطر بين الدول: كازاخستان الأقلّ تدفقاً والأكثر مرونةً دبلوماسية؛ وأوزبكستان الأرسخ مؤسسياً وتستضيف

هيكل شنغهاي الإقليمي في طشقند منذ ٢٠٠٤؛ وقيرغيزستان مقيّدةٌ بعضوية منظمة الأمن الجماعي؛ وطاجيكستان تحمل أكبر عبء أمني مباشر لحدودها مع أفغانستان وبروز مواطنيها في القيادة السورية وأقلّ مواردَ للإعادة الطوعية؛ وتركمانستان التي تحافظ على حيادها.

التواصل المباشر لا يحتاج وساطةً خليجية

من المهم تصحيح أي افتراضٍ بأنّ علاقة دول آسيا الوسطى بدمشق لا بدّ أن تمرّ عبر الخليج؛ فالتواصل السياسي–الأمني المباشر ممكنٌ تماماً، بل إنّ القناة المؤسسية لذلك قائمة فعلاً ومتمثلة بالهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي، الذي تنتمي إليه الدول الخمس والصين، ويوثّق سجلاتٍ تشغيلية للمقاتلين الأجانب ويتبادل معلوماتٍ استباقية عن التنظيمات العابرة للحدود. فحاجة هذه الدول ليست إلى «إذنٍ» خليجي للتواصل، بل إلى ضماناتٍ تطمئنها، وهذه يصعب أن توفّرها دمشق الجديدة التي لا تملك معها قناةً ثنائية راسخة ولا ثقةً متبادلة بعد.

غير أنّ ثمة استثناءً موثّقاً يفسّر متى يكون للخليج دورٌ أمني فعلي. كانت «عملية دوشنبه لمكافحة الإرهاب» التي أُطلقت عام ٢٠١٨ وعقدت مؤتمراتٍ متتالية حول أمن الحدود ومنع حركة المقاتلين الأجانب، تشمل مشاركة من السعودية وقطر بصفتهما شريكين داعمين رسميين إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون. فحين يتعلق الأمر بطاجيكستان تحديداً، يملك المسؤولون المعنيّون بملف مواطنيها قناةً نشطة عبر هذه المنصة المتعددة الأطراف وهو وصولٌ بمعنى التيسير الدبلوماسي بشكل رئيسي.

الجسر الخليجي: ضمانات وتسهيلات اقتصادية

إذا أمكن أن يكون المسار الأمني مباشراً، يمكن أن يكون المسار الاقتصادي وحده الذي يجد في الخليج تسهيلاً حقيقياً. وقد تحرّكت السعودية وقطر والإمارات بسرعةٍ ونطاقٍ غير مسبوقين في ٢٠٢٥، حيث أسفر منتدى الاستثمار السعودي–السوري (دمشق، يوليو ٢٠٢٥) برئاسة وزير الاستثمار خالد الفالح عن ٤٧ اتفاقيةً بنحو ٦,٤ مليار دولار، مع إطلاق «المجلس التجاري السعودي–السوري المشترك» ومقترح «صندوق الصناديق»، وسدّدت السعودية وقطر متأخرات سوريا للبنك الدولي (مايو ٢٠٢٥) فاستعادت أهليتها بعد تجميدٍ دام ١٤ عاماً، فيما مولت الدوحة رواتب القطاع العام وبدأ الغاز القطري يتدفق عبر الأردن، ووقّعت موانئ دبي امتياز ميناء طرطوس (٨٠٠ مليون دولار/٣٠ عاماً).

كما ذكرنا سابقاً، من الدقة أن نقول بأن دخول رأس المال الآسيوي إلى سوريا لا يتوقف على «سماحٍ» خليجي يأذن به، بل على ما يوفّره الخليج من ضماناتٍ وتسهيلاتٍ امتثالية يصعب على المؤسسات الآسيوية توفيرها مباشرةً. فحتى بعد إلغاء إطار قانون قيصر (ديسمبر ٢٠٢٥)، تُلقي التصنيفاتُ المتبقية ومخاطرُ العقوبات الثانوية بظلالها على البنوك الآسيوية، شديدة الحساسية لانكشافها على النظام المالي المُقوّم بالدولار. وتعمل مؤسسات الخليج ضمن أطر مخاطرَ معايَرة، حيث طورت

> **من الدقة أن نقول بأن دخول رأس المال الآسيوي إلى سوريا لا يتوقف على «سماحٍ» خليجي يأذن به، بل على ما يوفّره الخليج من ضماناتٍ وتسهيلاتٍ امتثالية يصعب على المؤسسات الآسيوية توفيرها مباشرةً**

قدرات امتثالٍ متوافقة مع مجموعة العمل المالي (FATF)، فتستطيع امتصاص كلفة التعرّض وإدارتها. وهنا يلزم فصلُ خطرين: خطرُ تمويل الإرهاب (تسرّب المال إلى الشبكات) الذي تبدّده آليات الامتثال الخليجية جزئياً؛ وخطرُ العقوبات الذي يُدار ويُمتصّ ولا يُلغى. فلا تناقض في القول إنّ الخليج يطمئن المستثمر دون أن يُلغي الخطر القانوني الخارجي.

ويبقى هذا المسار حتى الآن، معماراً نظرياً لم تختبره صفقةٌ آسيوية–خليجية مشتركة فعلية في سوريا؛ فلا مشاريع صينية جوهرية، ولا استثمارات من آسيا الوسطى (وهي نفسها مستورِدةٌ لرأس المال لا مصدّرة له). وهذا الغياب نفسه دليلٌ على أنّ الدخول الآسيوي لم يبدأ، وأنّ مفتاحه أمنيٌّ قبل أن يكون مالياً.

الدور السعودي تجاه واشنطن وبكين: تمييزٌ ضروري

في مسار الشرعية الغربية، كان الدور السعودي–التركي مباشراً، حيث استضافت الرياض لقاء الشرع وترامب (مايو ٢٠٢٥)، وصرّحت إدارة ترامب بأنّ السعودية وتركيا أقنعتاه برفع العقوبات، ومثّل الدعم السعودي إشارة موافقةٍ مسبقة لعواصمَ أخرى. أما تجاه بكين فالدور الخليجي بنيويٌّ غير مباشر؛ إذ لا يوجد توثيقٌ لوساطة خليجية مباشرة بين دمشق وبكين على غرار ما جرى مع واشنطن، لأنّ عقدة الصين الأمنية خارج مفاتيح دول الخليج. فالجسر الخليجي سالكٌ تماماً نحو واشنطن، لكنه جسرٌ إلى البيئة المالية نحو بكين وليس إلى حلّ العقدة الأمنية بعد.

إطار خيارات السياسة

يقدم هذا الإطار مقترحات يمكن أن توفر خطوات لاحقة لمعالجة المسائل الأمنية، على أن يبقى الانخراط الاقتصادي عاملًا مساعِداً يرسّخ التفاهمات الأمنية لا بديلًا عنها.

المحور الأول (أساسي): معالجة أمنية مُعايَرة

- تمييز فئات المقاتلين بدل معاملتهم كتلةً واحدة: يمكن لحوارٍ منظّم مع دمشق أن يميّز بين العائدين طوعاً الذين تستوعبهم برامج التأهيل القائمة في دول آسيا، وأزواجهم وأبنائهم غير المواطنين الذين يتطلب وضعهم تسويةً ثنائية، والمقاتلين المندمجين في القوات الجديدة الذين يحتاجون تسويةً سياسية طويلة الأمد. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار أن القرار في الفئة الأخيرة يقع ضمن السيادة السورية بطبيعة الحال، ولا يمكن أن يُملى على سوريا من الخارج، إنما يؤخذ في إطار التفاهمات والمعالجة.

- تفعيل القناة المؤسسية القائمة بدل ابتكار قنواتٍ موازية: تجد الصين والدول الخمس في الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لشنغهاي إطاراً جاهزاً لرصد الشبكات وتبادل المعلومات الاستباقية، غيرَ خاضعٍ للتنسيق الغربي. ويعزّز إعلان تيانجين ٢٠٢٥ بالتزامه تعميق مكافحة الإرهاب حتى ٢٠٢٧، إمكانية توسيع شراكات الحوار لتشمل الجهات السورية.

> **يمكن لحوارٍ منظّم مع دمشق أن يميّز بين العائدين طوعاً الذين تستوعبهم برامج التأهيل القائمة في دول آسيا**

- احترام سيادة المعالجات الداخلية والاحتذاء بالنموذج المحلي: تبقى برامج إعادة التأهيل شأناً سيادياً لكل دولة، وأيُّ دورٍ خليجي سيقتصر على الدعم عند الطلب. والنموذج الأجدر بالاحتذاء نبع من الداخل، فقد رفع الرئيس الأوزبكي شوكت ميرضياييف نحو ١٦ ألف اسمٍ من «القائمة السوداء» وأغلق سجن «جاسليك»، واعتمد العفو الرئاسي أداةً لنزع التطرف مقترناً بإعادةٍ من سوريا وتأهيلٍ نفسي واجتماعي.

- البناء على منصة دوشنبه القائمة لدعم طاجيكستان: تبرز طاجيكستان مرشّحةً لدعمٍ مركّز يمكن أن يجري عبر منصةٍ موثّقة فعلاً كعملية دوشنبه التي تشارك فيها الرياض والدوحة، لا عبر ترتيباتٍ جديدة، بما يحفظ الطابع المتعدد الأطراف ويتجنّب أي إيحاءٍ بالثنائية الأمنية الحساسة.

المحور الثاني (مساعِد): إعمارٌ يرسّخ التفاهمات الأمنية

يعتبر الانخراط الاقتصادي هنا أداةَ ترسيخٍ للتفاهمات الأمنية لا غاية بذاتها؛ فالعقود التي تربط مصالح آسيا برأس المال داخل سوريا ترفع كلفةَ أي انزلاقٍ أمني وتمنح الأطراف حصةً في الاستقرار.

- البناء على الآليات الخليجية القائمة: يتيح «مجلس الأعمال السعودي–السوري» و«صندوق الصناديق» القائمان فعلاً، منصات يمكن لرأس المال الآسيوي الدخول عبرها شريكاً من الدرجة الثانية، بدل هياكلَ موازية، مع استيعاب مخاطر الامتثال عبر صناديق سيادية خليجية راسخة.

- نافذة تمويلٍ مختلط واقعية: تتيح عودة البنك الدولي إلى سوريا نافذةً محتملة لتمويلٍ مختلط يدمج رؤوس الأموال الخليجية والآسيوية ومتعددة الأطراف على أساس كل مشروع.

- التخصص القطاعي وفق الرؤية السورية: ضمن أولويات الإعمار التي تحدّدها الحكومة السورية، تبرز قطاعاتٌ تتمتع فيها الشركات الآسيوية بميزةٍ نسبية كتوليد الطاقة وتحديث الشبكات والبنية التحتية الرقمية والاتصالات والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية والمياه والصرف الصحي وتقنيات الزراعة والصناعة الجديدة، لا بد من استكشافها.

المحور الثالث: تنسيق مع أكثر من طرف مع احترام السيادة

- مسارٌ سوري ضمن منتدى التعاون الصيني–العربي: يمكن للصين أن تجد في مسارٍ خاص بسوريا مع دعوة الدول الخمس مراقِبةً، منبراً غير غربي تُوازَن فيه المصالح، يرسّخ دور الوساطة الخليجي في شقّه الاقتصادي.

- آلية نزاهةٍ وطنية سورية: بدل آليةٍ خارجية تراقب سوريا، يمكن للحكومة السورية بدعمٍ فني خليجي ومتعدد الأطراف، أن تنشئ آليةً وطنية لنزاهة الإعمار وفق معايير (FATF)، فيكون الدور الخارجي داعماً لآليةٍ سورية لا مراقباً على دولةٍ ذات سيادة.

> **العقود التي تربط مصالح آسيا برأس المال داخل سوريا ترفع كلفةَ أي انزلاقٍ أمني وتمنح الأطراف حصةً في الاستقرار**

- ضمانُ الشرعية عبر مسار الأمم المتحدة: يعزّز انسجام المواقف الآسيوية مع إطار المبعوث الأممي والقرار ٢٢٥٤ المصداقيةَ الدبلوماسية ويوفّر بديلاً في حال تدهور الوضع السياسي الانتقالي، دون إلزام العواصم الآسيوية بتحمّل مسؤولية نتائج أزمة لا تملك يداً فيها.

الخلاصة

سوريا، في جوهرها، دولةٌ متوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الحرب، تقع في إقليم غيّر سقوطُ نظام الأسد توازناتِه. وما يجعلها ملفاً لا مفرّ منه لآسيا هو اندماجُ مقاتلي الإيغور والأوزبك والطاجيك في قواتها المسلحة، والذي حوّل قلقاً بعيداً إلى سمةٍ هيكلية في السياسة الأمنية الآسيوية. ولا بد من إدراك أن المشاركة في إعادة الإعمار تساعد في دعم التفاهمات الأمنية بطريقة أو بأخرى، لكن هذه التفاهمات تحتاج أساساً أكبر يتعلق بضمانات الاستقرار واستدامة الحالة الأمنية ومعالجات الملفات العالقة.

لا يزال الانخراط الآسيوي المباشر شبه معدوم، لأنّ مفتاحه أمنيٌّ لم يُدَر بعد، والمسار الأمني–السياسي يمكن أن يجري مباشرةً بين العواصم الآسيوية ودمشق عبر قنواتٍ مثل شنغهاي وهيكلها الإقليمي، بينما يجد المسار الاقتصادي في الخليج تسهيلاً وضماناتِ امتثالٍ في نطاقٍ محدّد. والسؤال المطروح على العواصم من بكين إلى أستانا ليس ما إذا كان ينبغي الانخراط، بل كيف يُدار الملف الأمني أولاً بطريقةٍ تسمح لإعادة الإعمار أن يرسّخ التفاهمات لاحقاً، مع احترام سيادة دمشق والعواصم الآسيوية على ملفاتها.

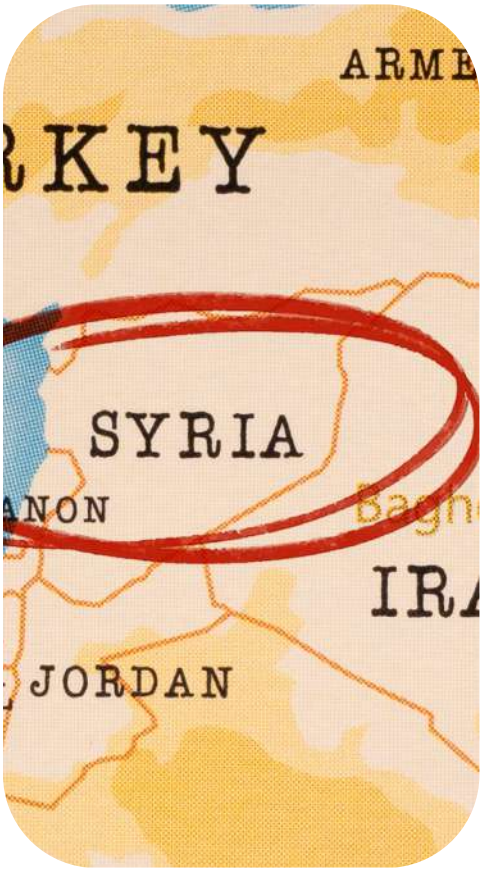

لا يزال الانخراط الآسيوي المباشر شبه معدوم، لأنّ مفتاحه أمنيٌّ لم يُدَر بعد، والمسار الأمني-السياسي يمكن أن يجري مباشرةً بين العواصم الآسيوية ودمشق عبر قنواتٍ مثل شنغهاي وهيكلها الإقليمي

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64